«التجارة» ترصد مخالفات متنوعة في محلات العاب الأطفال بمنطقة شرق

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أنها رصدت سبع مخالفات تجارية في محلات العاب الأطفال في منطقة شرق جاءت متنوعة ما بين غش تجاري وأسعار أعلى من المعلن عنها علاوة على عدم مطابقتها للمواصفات والشروط.

وقال رئيس فريق الطوارئ التابع لقطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة حامد الظفيري في تصريح صحفي مساء اول امس الأحد بعد جولة فريق الطوارئ لمحلات العاب الأطفال أن المفتشين يعملون على مدار ال24 ساعة وبجميع المناسبات لحماية المواطنين والمقيمين من أي عمليات غش تجاري أو التلاعب بالأسعار. وشدد على أن عمليات الضبط جاءت في إطار الإجراءات المتبعة في قطاع الرقابة التجارية بتشديد الرقابة من قبل الوزارة على المحلات تحسبا لاستغلال ضعاف النفوس. وأشار الظفيري إلى أن مراقبي الوزارة جاهزون دائما لضبط الأسواق ومراعاة مصلحة المستهلك من أي تلاعب قد يضر بحقوقهم. وأكد أن الوزارة تعمل دائما على التوعية والإشراف على حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري داعيا المستهلكين إلى الاتصال بخدمة الخط الساخن 135 في حال وجود أي شبهات.

يذكر ان وزارة التجارة والصناعة تتولى دعم النشاطات التجارية والاقتصادية والإشراف عليها وتوفير السلع والمواد والخدمات بالإضافة إلى الإشراف على الشركات والمحلات التجارية وأعمال التسجيل التجاري وفقا لاحكام القوانين واللوائح.

حجم التبادل التجاري للسلع بلغ ستة مليارات دولار

الحوار بين الكويت وأميركا أرضية صلبة لتطوير العلاقات الاقتصادية

سمو الأمير في اميركا

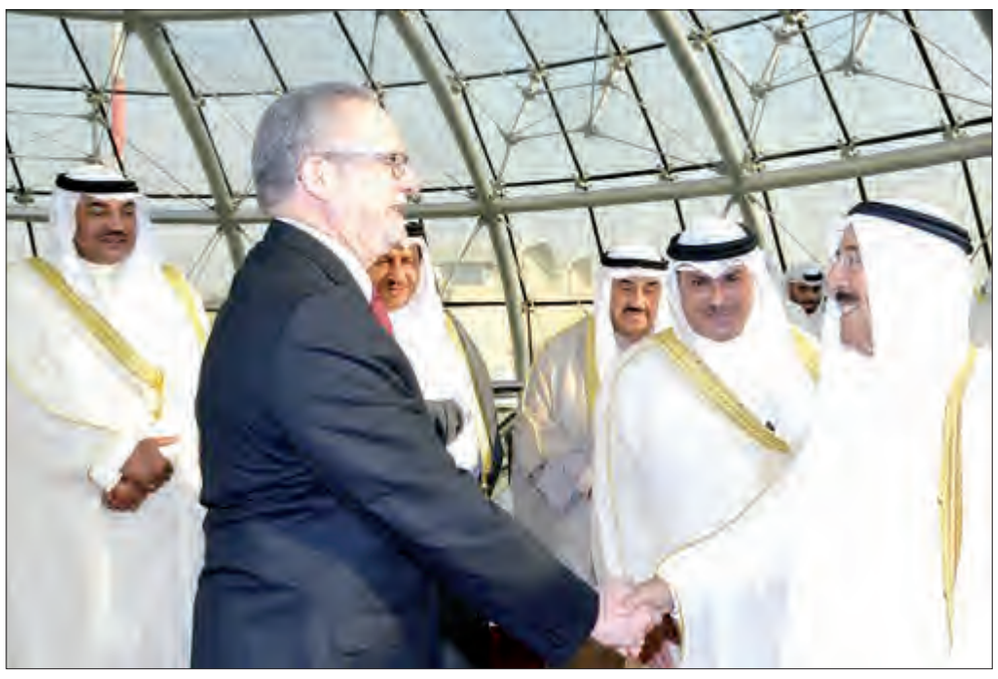

.. ومع الوفد المرافق له

- حجم استثمارات الصندوق السيادي الكويتي في اميركا يقارب 300 مليار دولار
- 95 بالمئة من صادرات الكويت إلى الولايات المتحدة عبارة عن منتجات بترولية
- الكويت أنفقت حوالي مليارى دولار على السياحة والتعليم والرعاية الطبية
- الشركات الأميركية تعمل مع الجانب الكويتي لتلبية احتياجات البنية التحتية وغيرها
- 87 ألفا عدد السائحين الكويتيين الذين دخلوا الولايات المتحدة الأميركية

يشكل الحوار الاستراتيجي بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية أرضية صلبة لتطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية ويدفع الدور الإقليمي البارز للبلاد وطرحها الدائم المبادرات والحلول على شتى المستويات إلى فتح آفاق جديدة لهذه العلاقات وبلوغها مستويات غير مسبوقة.

ورسم الحوار الاستراتيجي بين الكويت والولايات المتحدة الذي عقد دورته الأولى في واشنطن أكتوبر الماضي خريطة لعمل البلدين على مدى الـ 25 عاما المقبلة لتنفيذ الرؤية المشتركة للتعاون الثنائي في مختلف مجالات الشراكة المفيدة لهما إذ شهدت الفترة الماضية مستجدات جديدة على كل الصعد إضافة إلى تحقيق إنجازات غير مسبوقة.

وبناء على ذلك تأتي الدورة الثانية للحوار الاستراتيجي بين الجانبين المقررة في واشنطن يوم الجمعة المقبل والذي يتزامن مع زيارة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى الولايات المتحدة.

ومن المقرر أن يترأس الجانب الكويتي في الحوار الشيخ صباح خالد الحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية فيما سيرأسه من الجانب الأمريكي وزير الخارجية ريكس تيلرسون.

وسيتناول البحث خلال الحوار الاستراتيجي الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واستعراض الاستعدادات التي تقوم بها الجهات الحكومية وتنسيقها.

ويعد المجال الاقتصادي من أهم المجالات التي يعول عليها لتطوير العلاقات الثنائية إذ تعامل ثلاث شركات أميركية معاملة نظيراتها الكويتية بعد أن استفادت من قانون الاستثمار المباشر في وقت تشيد الكويت مصنعا للبتروكيماويات في هيوستن فضلا عن استثمارها في مشروع تطوير عقاري ممول من القطاع الخاص هو الأكبر على مستوى أمريكا الشمالية.

وعن جهود البلدين المشتركة لتطوير العلاقات الثنائية خلال الفترة الماضية أفادت سفارة الولايات المتحدة لدى البلاد في ردها على أسئلة وكالة الأنباء الكويتية (كونا) بأن حجم التبادل التجاري للسلع بين البلدين بلغ ستة مليارات دولار أمريكي بنحو 3 مليارات تقريبا بكل اتجاه خلال العام الماضي.

وأضافت السفارة أن 95 في المئة من صادرات الكويت إلى الولايات المتحدة عبارة عن منتجات قائمة على البترول وأكثر من 40 في المئة من الصادرات الأمريكية كانت في قطاع النقل.

وبينت أن الكويت أنفقت حوالي مليارى دولار على السياحة والتعليم والرعاية الطبية في الولايات المتحدة العام الماضي بما يعرف بصادرات الخدمات في حين تشكل المنتجات النفطية أبرز الصادرات الكويتية إلى الولايات المتحدة.

وعن أبرز القطاعات الاقتصادية التي تشهد تعاونا وثيقا بين البلدين ذكرت أن الشركات الأمريكية العاملة في الكويت تتمتع بتمثيل جيد في عدة قطاعات بما في ذلك الغاز والنفط وقطاعا الدفاع والسيارات فضلا عن قيام الشركات الأمريكية بدعم محطات توليد الكهرباء الكويتية ومصافي النفط موضحة أن هذه الشركات تعمل مع الجانب الكويتي لتلبية احتياجات البنية التحتية وغيرها من جوانب التعاون الأخرى.

وقالت السفارة الأمريكية إنه بفضل القانون الصادر في الكويت الذي يسمح للشركات الأجنبية التي تستوفي شروطا معينة بأن تعامل ككيانات كويتية استفادت ثلاث شركات أمريكية من هذه الفرصة بينما تقوم شركات أمريكية أخرى بدراسة الوضع.

وأشادت بافتتاح وزارة التجارة والصناعة الكويتية أخيرا مركز (النافذة الواحدة) من أجل تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال لديها والتي تمثل تماما نوع الخدمة الذي تحتاجه الشركات الأمريكية لمساعدتها في بدء عملها في الكويت.

وفيما يخص حجم الاستثمارات الكويتية في الولايات المتحدة قالت إن حجم استثمارات الصندوق السيادي الكويتي هناك يقارب 300 مليار دولار أمريكي متنوعة ما بين الأسهم والسندات وخصوصا سندات الخزانة الأمريكية إضافة إلى العقارات والقطاع التكنولوجي.

وأضافت ان شركة (ميغلوبال) وهي شركة تابعة مملوكة كاملة لشركة (إيكويت) للبتروكيماويات تتولى بناء منشأة تصنيع جديدة من طراز مونو إيثيلين غلايكول في منطقة هيوستن بولاية تكساس فضلا عن امتلاك الكويت استثمارات في مشروع (هدسون يارد) الذي يعد أكبر مشروع تطوير عقاري ممول من القطاع الخاص في أمريكا الشمالية في حين توجد عشرات الامتيازات الأمريكية في الكويت والعديد من الشركات الأمريكية العاملة في مختلف القطاعات.

وعن تشجيع الولايات المتحدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قالت السفارة "تقوم بتعزيز التجارة والاستثمار من خلال العمل مع الشركات الأمريكية لإسداء المشورة لهم بشأن الفرص المتاحة في السوق وتقديمها أيضا إلى الشركاء المحتملين في الكويت".

وذكرت أنها تقوم بمرافقة وفود من الكويت إلى أهم المعارض التجارية في الولايات المتحدة "ونقدم من خلالها النصائح للكويتيين الذين يتطلعون إلى الاستثمار هناك بالإضافة إلى تسهيل مهمة تقديمهم أمام منظمات التنمية الاقتصادية ومقدمي الخدمات ممن هم قادرون على مساعدتهم ودعم جهودهم الاستثمارية".

وعن الطلبة الكويتيين في الولايات المتحدة ذكرت السفارة أنه يوجد 15566 طالبا كويتيا منتظما ومقيدا في نظام السفارة الآلي حسب آخر الإحصاءات لعام 2016 في حين بلغ عدد السائحين الكويتيين الذين دخلوا الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 87 ألفا وتم إصدار 31082 تأشيرة سفر أمريكية للمواطنين الكويتيين خلال عام 2016.

وفيما يخص جهود الكويت في مجال عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب قالت انها احرزت تقدما ملحوظا في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة تلك العمليات منذ أن أقر مجلس الأمة الكويتي قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (رقم 106) في عام 2013.

وأوضحت أن جهود الكويت في هذا المجال لاقت اعترافا دوليا من خلال انضمام الكويت لمجموعة إيجمونت لوحدات التحريات المالية في شهر يوليو الماضي من هذا العام "ويوجد المزيد مما يمكن عمله في هذا المجال وهو ما عبرت الحكومة الكويتية عن رغبتها في عمله" مشيرة إلى أن الولايات المتحدة ستواصل التعاون الوثيق مع حلفائها الكويتيين لمنع تدفق التمويل إلى الجماعات الإرهابية.

واعتبرت السفارة ان زيارة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى العاصمة الأمريكية واشنطن – يلتقي خلالها سموه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الخميس المقبل – تشكل فرصة لإبراز العلاقات الاقتصادية المتينة بين البلدين إذ إن غرفة التجارة الأمريكية ستستضيف منتدى تجاريا يحضره مستثمرون كويتيون وممثلون عن شركات أمريكية ومسؤولون حكوميون كويتيون وأمريكيون.

وأضافت أن هذا المنتدى المزمعة إقامته يوم الأربعاء المقبل سيوفر المزيد من الفرص في مجال تعزيز العلاقات القائمة في مجالي التجارة والاستثمار المتبادلين ومن المفترض توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وبرنامج (اختر أمريكا) التابع لوزارة التجارة الأمريكية لترويج الاستثمار المباشر بين البلدين.

وأكدت أن النفط الصخري يميل إلى أن يكون خاما وخفيفا جدا لا ينافس غيره للتوريد إلى مصافي التكرير التي يلائمها بالعادة مزيج الكويت الأثقل.

يذكر أن بيانات وزارة الخارجية الكويتية أظهرت أن استثمارات الهيئة العامة للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية أبريل الماضي بلغت نحو 299 مليار دولار أمريكي موزعة كالتالي: أسهم نحو 135ر8 مليار دولار وسندات بنحو 39ر8 مليار دولار وعقارات بنحو 4ر3 مليار دولار واستثمارات بديلة بنحو 17ر3 مليار دولار إضافة إلى أموال نقدية أو ودائع بنحو 101ر5 مليار دولار.

وبينت الوزارة أن التبادل التجاري بين الكويت وأمريكا ينقسم إلى شقين الأول صادرات والاخر واردات حيث بلغت الصادرات الكويتية لأمريكا خلال 2016 نحو 38ر1 مليون دينار كويتي (نحو 162ر2 مليون دولار أمريكي) فيما بلغت الواردات الأمريكية للكويت نحو 890ر8 مليون دينار (نحو 2ر9 مليار دولار).

وتقتصر صادرات الكويت للولايات المتحدة الامريكية على المشتقات النفطية المتمثلة بالنفط الخام الذي بلغ خلال 2016 نحو 10ر4 مليون طن متري.

وبلغ حجم استثمارات الشركات الامريكية في الكويت نحو 20ر8 مليون دينار كويتي (نحو 68ر9 مليون دولار أمريكي) موزعة كالتالي: الشركات الاستشارية نحو 0ر38 مليون دينار (نحو 1ر2 مليون دولار) وشركات نظم المعلومات نحو 0ر96 مليون دينار (نحو 3ر1 مليون دولار) اضافة الى شركات ذوي الاحتياجات الخاصة بنحو 16ر9 مليون دينار (نحو 56 مليون دولار).

استنادا الى احصاءات الادارة المركزية

398 مليون دينار قيمة واردات الكويت من الأجهزة الصينية العام الماضي

- 46 مليون دينار حجم صادرات كويتية غير نفطية إلى دولة الصين
- الصين أحد الشركاء لتجارة الكويت والتي تتوافق مع رؤية كويت 2035
- 9.5 مليار دولار حجم التجارة والمجالات غير النفطية بين الدولتين

ارتفاع معدل التجارة بين الكويت وبكين

تعد الصين الشريك التجاري الاول للكويت بحجم واردات صينية قدرها 329ر5 مليون دينار كويتي (نحو مليار دولار أمريكي) وحجم صادرات كويتية غير نفطية قدرها 46 مليون دينار (نحو 152 مليون دولار) في الربع الأول من العام الحالي استنادا الى احصاءات الادارة المركزية للاحصاء.

وتشكل أرقام التجارة الخارجية المتعاظمة بين البلدين العنوان العريض لرؤى عملاقة استراتيجية واقتصادية تلاقى بها الطرفان سواء رؤية الصين بما يعرف ب(طريق الحرير) أو مبادرة (الطريق والحزام) أو رؤية الكويت 2035 التي تتواكب كلها مع التغيرات العالمية الاقتصادية التي شهدها العالم منذ عام 2008 سنة الازمة المالية العالمية. وانطلاقا من تميز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين تأتي الزيارة المرتقبة لوزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان إلى الصين اليوم الثلاثاء وتشمل العاصمة بكين وثلاث مدن رئيسية أخرى يجري خلالها لقاءات مع كبار المسؤولين هناك.

وترتبط الكويت والصين بعلاقات تجارية واقتصادية استثمارية قوية حيث تعتبر الصين أحد الشركاء الرئيسيين لتجارة الكويت الخارجية والتي تتوافق مع رؤية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح الاستراتيجية (كويت جديدة 2035).

ويعمل البلدان على تشجيع زيادة التعاون والتبادل التجاري وذلك للمصلحة المشتركة عن طريق عقد الندوات الاقتصادية ومناقشة العقبات والمشاكل وتذليلها فضلا عن إيجاد الحلول لها خاصة بين المختصين والمعنيين بشؤون الاقتصاد والتجارة. وتعد الصين أكبر شريك تجاري للكويت في التجارة والمجالات غير النفطية حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 5ر9 مليار دولار أمريكي في عام 2016 علاوة على العمل نحو اثرائها خلال السنوات القادمة والارتقاء بمستوى التعاون في المجالات المالية والاستثمارية والمواصلات. وشهد التطور في العلاقات الاقتصادية منحنى تصاعديا خاصة بعد زيارة صاحب السمو أمير البلاد لجمهورية الصين الشعبية عام 2009 بهدف تعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين.

وتشارك الشركات الصينية في تنفيذ الكثير من المشاريع في البلاد حيث بلغ عدد المشاريع التي تنفذها في الكويت حتى النصف الأول من عام 2017 نحو 84 مشروعا تبلغ قيمتها نحو 12ر18 مليار دولار أمريكي موزعة على قطاعات النفط والاسكان والبنية التحتية بحسب تصريح لسفير جمهورية الصين الشعبية لدى البلاد وان دي.

ومن اهم القطاعات الرئيسية التي تربط بين الكويت والصين اقتصاديا يأتي القطاع النفطي أولا حيث تعتبر شركة (سينوبك) أكبر مقاول يقدم خدمة حفر الآبار للكويت في حين يبرز قطاع الاتصالات ثانيا حيث تصنف شركة (هواوي) كثاني شركة أجنبية تؤسس شركة في الكويت بنسبة تملك 100 في المئة وتبلغ حصتها السوقية أكثر من 50 في المئة.

وحول القطاع الثالث (البنى التحتية) هناك العديد من الشركات الصينية التي شاركت في تنفيذ عدد من المشاريع منها شركة الإنشاءات الصينية في الشرق الاوسط والتي نفذت مشروع مبنى البنك المركزي الكويتي والمقر الرئيسي لبنك الكويت الوطني فضلا عن توقيع عقدها لانشاء مرافق (المدينة الجامعية في صباح السالم).

ومن أهم الصادرات الكويتية لدولة الصين الشعبية المنتجات الكيماوية العضوية حيث بلغت قيمة وارداتها حسب دراسات قسم شؤون التجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة الكويتية في عام 2016 نحو 2ر90 مليون دينار (أي نحو 298 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 6ر57 بالمئة.

وتأتي في مقدمة واردات دولة الكويت من الصين الشعبية الأجهزة والآلات والمعدات الكهربائية حيث بلغت قيمتها العام الماضي نحو 398 مليون دينار (أي نحو 3ر1 مليار دولار أمريكي) وبنسبة 8ر27 بالمئة.

وهناك العديد من الاتفاقيات المبرمة بين البلدين منها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي والاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لجمهورية الصين الشعبية فضلا عن وجود العديد من الزيارات الرسمية تأتي في مقدمتها زيارة صاحب السمو أمير البلاد في عام 2009 بهدف تنمية وتعزيز العلاقات الثنائية.

كما قام وزير شؤون الديوان الاميري الشيخ ناصر صباح الاحمد الصباح خلال شهر مايو الماضي من العام الجاري بزيارة جمهورية الصين الشعبية للمشاركة في قمة طريق الحزام الاقتصادي لطريق الحرير علاوة على قيام وفد صيني بزيارة البلاد في شهر يوليو الماضي مكون من عدة جهات منها بنك الصين للتنمية ومجلس الدولة للتنمية والاصلاح ومعهد التخطيط المدني اضافة الى ممثلي الهيئات المعنية بالبنى التحتية بهدف تعزيز العلاقات الثنائية.

وتعمل وزارة التجارة والصناعة إلى دعم النشاطات التجارية والاقتصادية والإشراف عليها وتعزيز ترويج الصادرات المحلية في الأسواق الخارجية في مسعى أن تكون منظومة حكومية أكثر تميزا بما يجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا وعالميا.